



26 أبريل 2022

المرجع: س. م
الرقم: 2022/43

إلى السيد رئيس الحكومة المحترم
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال محوري حول:

تعزيز مراقبة احترام الحقوق الأساسية في الشغل والعمل على إخراج القانونين

المنظمين لحق الإضراب والنقابات

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كشفت جائحة كورونا عن حجم الهشاشة التي تطال العمال والأجراء داخل المقاولات بسبب ضعف المراقبة الناتجة بالأساس عن الخصاص الكبير الذي يعرفه جهاز تفتيش الشغل، وانتشار القطاع غير المهيكل، الذي يهيمن على حوالي 81 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، ويستحوذ على قرابة 60 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الخاص حسب تقرير صدر حديثاً للبنك الإفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية.

ومن شأن معالجة هذه الإشكالات، بالإضافة إلى إخراج القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب المنصوص عليه منذ دستور 1962 والقانون المتعلق بالمنظمات النقابية، تأطير العلاقة بين المشغل والأجير بالشكل الذي يكرس احترام حقوق الأجير ويضمن تنافسية المقاولات ونموها، ويعزز الثقة في مناخ الاستثمار في بلادنا.

لذا نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن:

– الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تعزيز مراقبة احترام الحقوق الأساسية في الشغل وإخراج القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالمنظمات النقابية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.



إمضاء:

خالد السطي - لبنى علوي

ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

المملكة المغربية

مجلس المستشارين

البرلمان

26 أبريل 2022

ورقة بقاء

صند مجلس المستشارين رقم: 17